



بيان

مطالبة السلطات الأردنية بعدم الإعادة القسرية للناشط الصحفي إبراهيم عواد إلى سوريا لأنها بلد غير آمن

إبراهيم عواد صحفي معارض للنظام السوري وإعادته إلى مناطق سيطرة النظام السوري
تعني تعذيبه وإخفائه قسرياً وتشكل تهديداً حقيقياً على حياته

الأربعاء 17/ تشرين الثاني/ 2021 اعتقلت السلطات الأردنية الصحفي إبراهيم عواد من منزله، بموجب مذكرة صادرة عن المخابرات العامة، ولم يصدر بحقه حتى الآن مذكرة توقيف من القضاء الأردني، وبعد اعتقاله تمت مصادرة معداته، ثم وضع قيد الإقامة الجبرية في مخيم الأزرق، ووصلتنا معلومات عن وجود نية لدى السلطات الأردنية بإعادته إلى سوريا، وسيطر النظام السوري على جميع المناطق المحاذية للحدود الأردنية السورية باستثناء منطقة التنف الخاضعة لسيطرة فصائل في المعارضة المسلحة مدعومة من قبل قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. اعتقلت السلطات الأردنية الصحفي إبراهيم عواد من منزله، بموجب مذكرة صادرة

عن المخابرات العامة، ولم يصدر بحقه حتى الآن مذكرة توقيف من القضاء الأردني، وبعد اعتقاله تمت مصادرة معداته، ثم وضع قيد الإقامة الجبرية في مخيم الأزرق، ووصلتنا معلومات عن وجود نية لدى السلطات الأردنية بإعادته إلى سوريا، وسيسيطر النظام السوري على جميع المناطق المحاذية للحدود الأردنية السورية باستثناء منطقة التنف الخاضعة لسيطرة فصائل في المعارضة المسلحة مدعومة من قبل قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

إبراهيم من أبناء بلدة المزيريب بريف درعا الغربي، التي خضعت نهاية أيلول 2021 للنظام السوري **بموجب الاتفاق الذي تم إبرامه بين ممثلين عن النظام ووجهاء المنطقة برعاية روسية**، من مواليد عام 1989، متزوج ولديه طفلان، وهو طالب في كلية الإعلام في الجامعة العربية المفتوحة، وشارك كإعلامي في الحراك الشعبي المناهض لحكم النظام السوري، وعمل مراسلاً حريباً لصالح الفيلق الأول وهو أحد فصائل المعارضة المسلحة، ثم لجأ إلى الأردن وأقام فيها منذ سنوات، ومارس فيها العمل الصحفي طوال مدة إقامته حتى لحظة اعتقاله، وقد ظهر خلال **السنوات الماضية** في عشرات **المداخلات التلفازية**، والتقارير الصحفية، عبر **العديد من وسائل الإعلام**، كما واكب عبر **حسابه** على منصة التواصل الاجتماعي تويتر **الحملة العسكرية** الأخيرة للحلف السوري الروسي على **محافظة درعا**، ورصد العديد من الانتهاكات التي قامت بها تلك القوات، واستناداً إلى كل ذلك فإن وجوده في الأراضي السورية وبشكل خاص في مناطق سيطرة النظام السوري، يُشكل تهديداً خطيراً على حياته، نظراً لقيام النظام السوري بالانتقام ممن انتقده ووقف ضده عبر اعتقاله تعسفياً ثم تعذيبه، وأغلب المعتقلين لدى النظام السوري يتحولون إلى مختفين قسرياً.

إضافة إلى جميع ما سبق، فإن الصحفي إبراهيم يعتبر لاجئاً سورياً، ولو لم تصادق الأردن على اتفاقية 1951، ولو لم يتم منحه صفة اللجوء، فهو تنطبق عليه مواصفات اللاجئ وفقاً لتعريف اتفاقية اللجوء 1951، وقد أكدت لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة في **تقريرها الأخير** في أيلول المنصرم 2021 أن سوريا بالكامل بلد غير آمنة لعودة اللاجئين، وأن مبدأ "عدم إعادة اللاجئين قسرياً" هو قانون عرفي ملزم لجميع الدول بما فيها الدول غير المصادقة على اتفاقية 1951.

ونشير هنا إلى أن النظام السوري قد قتل منذ آذار/ 2011 ما لا يقل عن 553 من الصحفيين والعاملين في مجال الإعلام، وحتى 20 تشرين الثاني 2021 لا يزال ما لا يقل عن 358 من الصحفيين والعاملين في مجال الإعلام معتقلون أو مختفون قسرياً لدى النظام السوري، جميعهم اعتقلوا على خلفية الرأي.

نطالب في الشبكة السورية لحقوق الإنسان السلطات الأردنية بعدم إعادة أيٍّ من اللاجئين السوريين، وبشكل خاص النشطاء الإعلاميين والسياسيين والحقوقيين لأنهم سيكونون أهدافاً انتقامية لمرتكبي الانتهاكات وفي مقدمتهم النظام السوري لأنه أعظم مرتكبي الانتهاكات في النزاع السوري، وقد لاقى على مدى سنوات كل من تجرأ على نقده والوقوف ضده وكان مصير الآلاف منهم الاختفاء قسرياً أو الموت تحت التعذيب.